

قانون رقم (33) لسنة 2003م بشأن النق البني

: باسم الشعب

: رأي الجمهورية

. بع الإلحاح على دستور الجمهورية اليمنية

. وبع مافقة مجا النواب

(أصرنا القانون الآتي نصه)

الباب الأول التسمية والتعاريف والأهاف الفصل الأول التسمية والتعاريف

مادة (1)

. (يسمى ها القانون (قانون النق البني :

مادة (2)

: لأغراض تبدي أحكام ها القانون يكن للألفاظ والعبارات اللاردة أدناه المعاني المبينة إزاء ك منها ما ليقته سياق الذ معنى آذ :

. الجمهورية : الجمهورية اليمنية

.الوزارة : وزارة النق والشون البحرية

.الوزير : وزير النق والشون البحرية

النق البني : أي فع ينتد عليه نق الأشخاص والسلع والخمات والحيانات والأشياء الأخرى م مكان إلى آذ بساء النق البنية المخصصة لا عب الق البنية والسك الحبية

عق النق : اتفاق يلتم الناق بمجبه بأن يقم بنق شذ أو بضاعة إلى جهة معينة مقاب أج معي ويت بمجد الإتفاق إلا إذا اتف الفان صالحة أو ضمناً على تأخيه إلى وق التسلي ويجز إثباته بجميع الق

. الك : أي شذ يستعم أي وسيلة م وساء نق الأشخاص داخ المن

. المساف : الشذ الي يستعم أي وسيلة م وساء نق الأشخاص بيد المن للنق الولي أو النق السياحي

البضائع : ماد أو معات أو أشياء ساء كاذ حيانية أو زراعية أو صناعية أو ماد أولية أو غيرها بحالتها (السائلة - الصلبة -

. السائبة - الغازية) ويت نقلها باسة وساء النق البني

. أنشطة النق البني: كافة أعمال النق البني على الق بمختل أنواعها وأشكالها مقاب أج مذ (أ) نق الأشخاص . (ب) نق البضائع

: أ- نق الأشخاص ويشم الآتي

. النق الحضري: نق الكاب داخ المن باسة مختل أنواع وساء النق البني المخصصة لا

. النق بيد المن: نق المسافيد م وإلى من الجمهورية بساء النق المختلفة والمخصصة لا

. النق الولي : نق المسافيد م الجمهورية إلى الخارج والعك بساء النق المختلفة والمخصصة لا

. النق السياحي: نق الأفاد والمجمعات السياحية بساء النق المختلفة المخصصة للنق السياحي

. النق بالعبير : الي يبا وينتهي خارج الجمهورية موراً بالجمهورية

: ب- نق البضائع ويشم الآتي

. نق الداخلي: نق البضائع في ناق الجمهورية

. النق الخارجي: نق البضائع م الجمهورية إلى الخارج والعك

. وساء النق : مكبات النق البني على الق والمعة خصيصاً لنق الأشخاص أو البضائع أو الحيانات أو غيرها م الأشياء

التخيد : التخيد الصادر م الزارة لأي جهة/ جهات تقم بماولة أي نشاط م أنشطة النق البي المختلفة بما لا يتعارض وأحكام قانن السلة المحلية والقانن النافذة .

الجهة / الجهات: أي شذ بيعي أو اعتباري يأخذ الأشكال القاننية المنصص عليها في قانن الشكات التجارية يمارس أي نشاط م أنشطة النق البي بما فيها المكات المسجلة لممارسة أي نشاط م أنشطة النق البي مذ

مكات تأجيد السيارات : المكات المنشأة بغض تأجيد سيارات خصوية للأشخاص البيعية أو الاعترابية لفترة زمنية معينة -1
مقاب أج .

مكات النق : مكات يمتل أصحابها وسائ نق أو بيون ويشغلن وسائ نق مملكة للأخيد مقاب عملة أو أج ، تتلى عملية نق -2
الأشخاص أو البضائع .

وكالات النق : مكات يتعاق معها مس البضاعة مباشرة لتقم على مسوليتها بتصيد البضاعة إلى المس إليه وذل مقاب عملة أو أج -3
مس البضاعة: صاد الحملة أو ممثله القانني ساء كان شخصاً بيعياً أو اعتبارياً

المس إليه : أي شذ بيعي أو اعتباري يحده مس البضاعة لاستلامها

الكالة بالعملة للنق: عق يلتم بمجبه الكيد بأن يتعاق باسمه أو باس مكله مع ناق على نق شذ أو بضاعة إلى جهة معينة وبأن يقم عنذ الإقتضاء بالعمليات المتبة بها النق وذل في مقاب عملة يتقاضاها م المك وإذا تلى الكيد بالعملة النق بسائله الخاصة ست عليه . أحكام عق النق مال يتف على غير ذل

اللائحة: اللائحة التنفيذية لها القانن

الفص الثاني الأهاف

(مادة 3)

يهف ها القانن إلى تنيد أنشطة النق البي في الجمهورية بما يضم تقي أفض الخمات في مجال نق الأشخاص والبضائع خمة لأهاف - ومطلبات التنمية الإقتصادية وذل م خلال

- 1- وضع القاء والإجاءات المنمة لأنشطة النق البي بالتنسيد مع الأجهة المختصة
- 2- تزيع وتنيد خمات النق البي في مختل منا الجمهورية
- 3- التنسيد مع الأجهة الحكمية ذات العلاقة في التخيد والتنيد لمختل أنشطة النق البي
- 4- تشجيع وتسييع الإستثمار في أنشطة وأعمال النق البي
- 5- تحيد أنشطة النق البي م الإحتكار وتنيد وتي هه الأنشطة على أساس المنافسة الحة

الباب الثاني أسد وقاء تنيد النق البي الفص الأول ضاب وأس ماولة أنشطة النق البي

(مادة 4)

لا يجز لأي جهة / جهات ماولة أنشطة النق البي في الجمهورية إلا بع الحصل على تخيد بل م الزارة ووفقاً للشوط والإجاءات : التي تحدها اللائحة وبما لا يتعارض مع أحكام ها القانن والقانن النافذة

(مادة 5)

تع الزارة سجلات تون فيها كافة التفاصيل ع الجهات المذلها بماولة أنشطة النق البي ووسائ النق العاملة في الجمهورية بمختل : أنواعها .

(مادة 6)

. تعتم أجر وتعفة النق البي وفقاً لآلية السق :

(مادة 7)

لايجز للجهات الحكمية أو وحات الإدارة المحلية أو الهيئات أو المسسات أو الشكات العامة أو المختلة أو الخاصة أو : الجمعيات أو الأشخاص الأخرى أن تعه بمقاولات نق الكاب أو البضائع على الق العامة إلا للجهات المذ لها بماولة أعمال . النق البي وفقاً لأحكام ها القانن واللائحة .

(مادة 8):

مع عم الإخلال بأحكام قانن المور وقانن الأوزان والأبعاد الكلية لمكبات النق تضع الزارة الإشتات والماصفات الفنية لساء . النق التي يصح بتشغيلها في مختل أنشة النق البي .

(مادة 9)

لايجز لساء النق البي المسجلة خارج الجمهورية أن تتلى أياً م أنشة النق البي داخ الجمهورية إلا بتخيم م الزارة أو مكاتبها في : المحافات وفقاً للاتفاقيات المنمة للا

(مادة 10):

تع الزارة الذ اللازمة لإحتياجات السكان م مختل وساء النق والتي تتلام وبيعة الجمهورية الجغافية

(مادة 11)

تع الزارة بالمشاركة مع الجهات ذات العلاقة خة للاعاد والأحمال والماصفات الملمبة م وساء النق لتلبية احتياجات السكان : . وذ التنمية

(مادة 12):

على الجهات المختصة بالتخيم الحضري مافة الزارة بصر م مشاريع الراسات والمخات التفصيلية لإباء الأي فيما يتعل بخمات : . النق البي فيها

الفص الثاني تندي خمات النق البي

(مادة 13)

تتلى الزارة تندي خمات النق البي على أساس المنافسة الحة م خلال التخيل لجهة / جهات النق بماولة أنشة النق البي المختلفة :

(مادة 14)

تقم الزارة بالإشتاك مع الأجهة المختصة بالتخيم والتندي على البيعة لساحات انتار ومبيد وساء النق وأي ماق عممية أخرى في : . المن أو خارجها

(مادة 15)

تقم الزارة بإعاد الراسات اللازمة لأوضاع واحتياجات خمات النق البي داخ المن وفيما بينها ووضع الحلل والمعالجات : . المناسبة لها

(مادة 16)

تتم الزارة بالإشاف على تنيد خمت النق البدي داخ وخارج المن وفي المناف البية والبحية والجية :

(مادة 17)

تتم الزارة بالتنسي مع الأجة الحكمية ذات العلاقة بتحي الخط الرئيسية لشبكة النق الحضي والنق بيد المن والتي تتل تفيد :
خمت النق البدي .

(مادة 18):

تحد الزارة المسارات والخط المسمح بها للنق الولي بالتنسي مع الأجة المختصة ولا يجر مخالفة تل المسارات إلا بتصيح خاص م الزارة .

(مادة 19):

تتم الزارة بالتنسي مع الأجة المختصة ذات العلاقة لتنسي الق بيد المن وداخ المن إلى خط نق وتحد اللاتحة الإشتات والماصفات وحقق النق للجهة / الجهات التي تغ في الحصل على تخيد لماولة نشاط النق البدي على هه الخط دون أن يتت على ذل منح إمتياز على تل الخط .

الباب الثالث عق النق الفصل الأول سيان عق النق

(مادة 20)

: أ - تسي أحكام ها القانن على :

1- نق جهة / جهات النق والمارس وما شابه ذل للعاملين والخباء واللبة يمياً م أحيائهم السكنية إلى مق العم والراسة والعك، ول
تذل دون مقاب مع ماعاة البن (1) م الفقة (ب) م ها المادة .

2- نق تابعي ناق المسافين في إجازة خاصة ول بمج تكة مجانية .

: ب - لا تسي أحكام ها القانن على :

1- النق بالمجان .

2- نق تابعي الناق في مهمة خاصة بعملهم كنف الميكانيكي لإصلاح سيارة عالة أو نق المفت للتفتي .

(مادة 21)

: أ - تتقادم بسنة كدعي ناشئة ع عق نق البضائع أو عق الكالة بالعملة للنق ، ويسي ها التقادم فيما يتعل بعى المسؤولية ع :
الهلاك الكلي للبضائع م اليم الي يج فيه التسلي وع التأخير أو التل أو الهلاك الجئي للبضائع م يم التسلي أو م اليم الي وضع
فيه البضائع تح تصف المسد إليه .

: ب - ولا يجر أن يتمس بالتقادم م صر منه خأ عمياً أو خأ جسيماً ويقع بالاك اتفاق يخال ذل .

الفصل الثاني نق الأشخاص

(مادة 22):

: أيام العقـ

1- . يعتب استخدام اللاك وسيلة النق قبلاً للعض الصادر م الناق م اليه اللد على غير ذل .

2- . يج على الناق إصار تكة نق وتسليمها لللاك أو المساف مالا تك بيعة النق تسدي عم إصار تاك .

أولاً : إلتامات الناقد

(مادة 23):

إجراء النقد :

- 1- يلتزم الناقد بنقد اللاك أو المسافر وأمتعته إلى مكان الصل المحدث في الإلتفاق .
- 2- يجز للناقد قبده النقد أو في اليد أن يفد أمتعة اللاك أو المسافر بحضره للتحقق م مابقتها لشروط النقد .

(مادة 24):

تفدي المكان المناس :

يجد على الناقد أن يف لللاك أو المسافر المكان الذي يتناسد مع الرجة أو المايا المتف عليها وإلا التم الناقد بد فق الأجة إلى اللاك أو المسافر .

(مادة 25):

ضمان سلامة اللاك أو المسافر :

- 1- يضم الناقد سلامة اللاك أو المسافر أثناء تنفيذ عقد النقد .
- 2- يشم تنفيذ عقد النقد الفنة الواقعة بيدشوع اللاك أو المسافر في الصعد إلى واسة النقد في مكان القيام ونوله منها في مكان الصل .. ولا يمت الضمان إلى فتات تجل اللاك أو المسافر في الخلاء أثناء النقد للإستاحة .

(مادة 26):

تنفيذ النقد في الميعاد :

- 1- يجد على الناقد أن ينف النقد في الميعاد المعط عنه في جول الماعدي أو المحدث في الإلتفاق .
- 2- فإذا ل تك هناك ماعدي منتمة ولا ينف على ميعاد محد ، وجد تنفيذ النقد في ميعاد معقل بالذ إلى وف النقد ووعرة اليد .
- 3- لا مسولية على الناقد إذا تأخذ في اليد بسبب أداء واج المعنة لإلتقاد الآخيد .

(مادة 27):

مسولية الناقد :

- 1- يسأل الناقد عما يلد باللاك أو المسافر أثناء تنفيذ عقد النقد م ضر في النفا أو الصحة أو أي ضر مادي أو أدبي آخ ناجد ع النقد .
- 2- يسأل الناقد أيضاً ع التأخيد في تنفيذ النقد إذا فت الميعاد المعط عنه أو المتف عليه أو الميعاد المعقل بقاً للمادة السابقة .

(مادة 28):

دفع المسولية :

- 1- لايجز للناقد أن يفع مسوليته ع ضمان سلامة اللاك أو ع التأخيد إلا بإثبات أن الضر يجع إلى قة قاهة أو خأ اللاك ، ويد الناقد مسولاً ع الحادث المفاجئ .
- 2- يعتد قة قاهة تعفي الناقد م المسولية على الأخذ عام البيعة غير الممكنة تقعها ولا تلافي آثارها ، وغير ذلك العام الخارجية . غير النابعة م دائرة نشاط الناقد .

(مادة 29):

الحادث المفاجئ :

يعتبر حادثاً مفاجئاً يسأل عنه الناقد انفجار وسيلة النقل أو احتراقها أو انقلابها وغير ذلك الحادث اللاحقة إلى الأدوات -1
والمعدات والآلات التي يستعملها الناقد في تنفيذ النقل ، ولذا أنه بل العناية التامة لضمان صلاحيتها للعمل ومنع ما قد تحدثه من ضرر .

2- كما يأخذ حكم الحادث المفاجئ الذي يسأل عنه الناقد ، وفاة تابعي الناقد أو إصابته بضرر بني أو عقلي أثناء العمل ، ولذا أنه بل العناية التامة لضمان لياقته البنية والعقلية وكفاءته المهنية .

مادة (30)

: بلان الإعفاء :

. يقع بالأسفل كسوط يقضي بإعفاء الناقد كلياً أو جزئياً من المسؤولية عما يولد للراكب أو المسافر من ضرر في النقل أو الصحة .

مادة (31)

: التأميد على الراكب أو المسافر :

بما يتفق مع قانون التأميد .. يلتزم الناقد أن يمد على الراكب أو المسافر من ضرر يلحقه في النقل أو الصحة على أن يحسد قس التأميد ضم . تكة السف، وذلك وفقاً للقوانين واللوائح النافذة بشأن التأميد الإلزامي .

ثانياً : التامات الراكب أو المسافر

مادة (32)

: دفع الأجرة :

1- يلتزم الراكب أو المسافر بأداء أجرة النقل في حينها .

2- تتحدد أجرة النقل وفقاً لآلية السوق .

مادة (33)

: استحقاق الأجرة :

لا تستد الأجرة إذا حال القه القاهة دون إجازة النقل أو أغير الحلة لوف تجع النقل خافاً على الأرواح وإذا جرى شيء من ذلك مع الشوع . في تنفيذ النقل فلا تستد الأجرة إلا ع جء الحلة التي تنفذه .

مادة (34)

: فق الأجرة :

. إذا خصد للراكب أو المسافر مكان في درجة أدنى ، وبما يراقم الدرجة أو الماي المتف عليها جازله مالبة الناقد بد الفق في الأجرة .

مادة (35)

: امتياز الناقد :

يكن للناقد امتياز على أمتعة الراكب لاستيفاء أجرة النقل وغيرها من المبالغ المستحقة له بسبب النقل، ما دام هو الأمتعة مجردة في حيازة الناقد .

مادة (36)

: ماعاة النام :

. يتعي على الراكب ماعاة نام النقل واتباع تعليمات الناقد المتعلقة بتنفيذ النقل .

مادة (37)

: العول ء النف :

- 1- في النف بماعي منمتة ، يجز للاك أن يعل ء النف إذا تأخذ تحك واسة النقلمة ساعة وله أن يستد الأجة
- 2- للاك أن يعل ء النف ويستد الأجة إذا خص له مكان أو مايا غي المنف عليها

: نف الأمتعة

(مادة 38):

: الأمتعة المسلمة

.تتحد مسولية الناق ء الأمتعة التي يسلمها اللاك إليه وفقاً للأحكام المتعلقة بنق البضائع

(مادة 39):

: الأمتعة المحتف بها والحيانات

- 1- يلتم اللاك بحاسة الأمتعة التي يحتف بها معه أثناء النف وكلا الحيانات المخذله في نقلها معه
- 2- لا يكن الناق مسولاً ء ضياع الأمتعة التي يحتف بها اللاك أو هلاكها أو تلفها ، وعمما يلد بالحيانات المصاحبة للاك م أضرار
- 3- بنية إلا إذا كان الضر راجعاً إلى مخا النف أو إذا أثب اللاك خأ الناق أو خأ تابعيه
- 3- يسأل اللاك عما يلد الناق أو الغيم ضر بسبب الأمتعة أو الحيانات المصاحبة له

(مادة 40):

: وفاة اللاك أو مضه

يج على الناق إذا تفي اللاك أو أصيد بمض أثناء تنفيذ عق النف أن يتخذ التابيد اللازمة للمحافة على أمتعته إلى أن تسل إلى ذوي الشأن .

: تعد الناقليد

(مادة 41):

إذا تنق الكاب باسة عة ناقليد ، ليج للاك ولا لخلفه الجع إلا على الناق الي وقع في محلته الحادث أو التأخير .. ما ل يتعم الناق الأول صاحة بضمان الحلة كلها

الفص الثالث

نف البضائع

(مادة 42):

- 1- يت إيام عق نف البضائع وفقاً لما تحدة اللائحة
- 2- يعتب إحضار الناق واسة النف وتسلمه البضاعة مد النف قبلاً منه للعض الصادر م المس

(مادة 43):

: تحر وثيقة النف م نسختي يقع إحاهما الناق وتسلى إلى المس ويقع الأخرى المس وتسلى إلى الناق ، وتشم الوثيقة بجه خاص

- 1- تاريخ تحيها
- 2- أسماء المس والمس إليه والناق والكيد بالعملة للنف إن وج ومانه
- 3- جهة القيام وجهة الصل
- 4- جذ البضاعة المنقلة ووزنها وحجمها وكيفية حمها ، وعد الود وك بيان آخ يكن لازماً لتعبيد ذاتية البضاعة وتقيد

. قيمتها .

5- الميعاد المعيد للنق .

6- أجرة النق مع بيان الملتزم بفعها .

7- الاتفاقات الخاصة المتعلقة بسيلة النق ويقة التعويضات التي تستد ع هلاك البضاعة أو تلفها أو تأخذ وصلها .

(مادة 44):

يجز أن تحر وثيقة النق بأسد شذ معيد أو لأمه أو لحام الوثيقة وتتاول الوثيقة بقاً لقاء الحالة إذا كان أسمية وبالتهد إذا كان لأمه وبالمناولة إذا كان لحام الوثيقة .

(مادة 45):

إذا تحر وثيقة نق ، وج على الناق أن يسد إلى المسد بناءً على لبه إيصالاً مقعاً منه بتسد البضاعة المنقلة .. ويجز أن يكن الإيصال مرخاً ومشملاً على البيانات الكافية لتعبيد ذاتية البضاعة المنقلة وأجرة النق .

القع الأول

أذ العق بالنسبة للمسد والمسد إليه

(مادة 46):

يلتم المسد بتسليد البضاعة إلى الناق في منه ، إلا إذا اتف على تسليمها في مكان آذ وإذا كان النق يقتضي م جاز الناق اتخاذ استعدادات خاصة وج على المسد إخاره بل قد التسليد بق كاف .. ويجز للناق أن يفتح الود قد تسلمها للتحق م صحة البيانات التي ذكها المسد .. وإذا كان بيعه البضاعة تقتضي إعاداً خاصاً وج على المسد أن يعنى بحمها على وجه يقبها الهلاك أو التل ولا يعرض الأشخاص أو الأشياء الأذى التي تنق معها للضر .

(مادة 47):

يلتم المسد بفع أجرة النق وغيها م المصوفات المستحقة للنق ، ما ل يتف على أن يتحملها المسد إليه ، ولا يستد الناق أجرة نق ما يهل م البضائع بقة قاهرة .

(مادة 48):

. يجز للمسد أثناء وجد البضاعة في حيازة الناق أن يأمه بإعادتها إليه أو بتجيبها إلى شذ آذ غي المسد إليه ، ويفع للناق أجرة النق .

القع الثاني

أذ العق بالنسبة إلى الناق

(مادة 49):

يلتم الناق بشد البضاعة ورسها في وسيلة النق ما ل يتف على غي ذذ وإذا اتف على أن يقم المسد بشد البضاعة أو رسها وج : على الناق أن يمتنع ع النق إذا كان الشد أو الص مشباً بعيد لا يخفى على الناق العادي .

(مادة 50):

على الناق أن يسد الي المحد أو الي التي ت الاتفاق عليه ، فإذا ل يتف على ي معيد وج على الناق أن يسد أقصد الق ، ومع ذذ يجز : للناق أن يغير الي المتف عليه ، أو أن لا يلتم أقصد الق إذا قام ضرورة تقتضي ذذ .

(مادة 51):

يضم الناق سلامة البضاعة أثناء تنفيذ عقد النقل ، ويكن مسولاً ع هلاكها هلاكاً كلياً أو جزئياً أو تلفها أو ع التأخير في تسليمها .. ويعتبر في حك الهلاك الكلي إنقضاء مة معقلة تحدها اللائحة بع انتهاء الميعاد المعير أو الي يقضي به العف لصل البضاعة دون العثر عليها ، ولا يكن الناق مسولاً عما يلد البضاعة عادةً بحك بيعتها منق في الزمن أو الحد أثناء نقلها ما ل . يثب أن النقل نشأ ع إهمال أو تفيد .

مادة (52)

لا يكن الناق مسولاً ع ضياع ما عه إليه بنقله من نقد أو أوراق مالية أو مجهات أو غير ذلك من الأشياء الثمينة ، إلا بقر ما قمه : المسد بشأنها وقت تسليمها م بيانات كتابية .

مادة (53)

أ - يكن الناق مسولاً ع أفعال الأشخاص الي يستخدمهم في تنفيذ التزاماته المتتبه على عقد النقل :
ب - إذا ضاع البضاعة أو تلف دون أن تكن قيمتها مبينة في وثيقة النقل ، قر التعير على أساس القيمة الحقيقية لما ضاع أو تلف في جهة الصل في اليم المحد له بقاً للسع السائ في السوق فإذا ل يك للبضاعة سع معير حددت قيمتها بمعفة علي خبيد يتف عليهما م . الفيد أو خبيد يعينه القاضي إن ل يتفقا .

مادة (54)

إذا تتد على تلف البضاعة أو هلاكها هلاكاً جزئياً أو على تأذ وصلها أو أنها ل تع صالحة للغض المقصد منها ، وثبتت مسولية : الناق ، جاز لال التعير أن يتخلى للناق ع البضاعة مقاب الحصول على تعير كام .

مادة (55)

تسل البضاعة دون تحف يسق الد في الجع على الناق بسبب التلف أو الهلاك الجزئي أو التأذ في الصل :

مادة (56)

أ - إذا قام عة ناقليل بالتعاق على تنفيذ عقد نقل واحد كان الناق الأول مسولاً تجاه المسد والمسد إليه ع مجمع النقل ، ويقع بالأك : شط يقضي بخلاف ذلك .
ب - يسأل كم الناقليل التاليين للناق الأول ع الضر الي يقع في الجزء الخاص بك منهم م تنفيذ عقد النقل ، فإذا استحال تعير الجزء الي وقع فيه الضر وجد تزيع التعير بي جميع الناقليل بنسبة ما يستدك منهم م أجة النقل ، وإذا أعسد أحدهم وزع حصته على الآخذ بالنسبة ذاتها .

مادة (57)

لا يجوز للناق أن ينفي مسوليته ع هلاك البضاعة أو تلفها أو التأذ في تسليمها إلا بإثبات القة القاهة أو العير اللاتي في البضاعة أو خأ المسد أو خأ المسد إليه وإذا تحف الناق واشتط عم مسوليته ع التلف م جاء عير في حم البضاعة كان على المسد أو المسد إليه أن يثب أن التلف ل ينشأ م جاء ها العير .

مادة (58)

يقع بالأك شط يقضي بإعفاء الناق م المسولية ع هلاك البضاعة هلاكاً كلياً أو هلاكاً جزئياً أو تلفها ، وكلا يقع بالأك : شط يقضي بإعفاء الناق م هه المسولية إذا نشأت ع أفعال تابعيه ، ويعتبر في حك الإعفاء م المسولية ك شط م شأنه إللام المسد . أو المسد إليه بأية صفة كان بفع ك أو بع نفقات التأميد ضد مسولية الناق .

مادة (59)

: فيما عا حالتني الخأ العمي والخأ الجسيم الناق أو م تابعيه يجر للناق أن:

أ- يحد مسوليته ع الهلاك أو التل بشط ألا يكن التعي المشتط تعيضاً صرياً

ب- يشتط إعفائه م المسولية ع التأخي .. ويحد أن يكن شط الإعفاء م المسولية أو تحيها مكتباً وأن يكن الناق قاً

أعل المس

(مادة 60)

. إذا نقل البضاعة في حاسة المس أو المس إليه ، ل يك الناق مسولاً ع هلاكها أو تلفها إلا إذا ثب صور خأ منه أو م تابعيه :

(مادة 61)

يلتم الناق بتفيع البضاعة ع وصلها مالا يتف على غي ذل ، وللمس إليه أن يجع مباشرة على الناق يالبه بالتسلي أو التعي عذ :
الاقضاء.

(مادة 62)

إذا ل يك التسلي واجباً في مد المس إليه كان على الناق أن يخه بصل البضاعة وبالق الي يستيع فيه تسلمها ، وعلى المس إليه :
تسل البضاعة في الميعاد الي حده الناق والالتام بمصوفات التخيد ، ويحد له بع انقضاء الميعاد الي عينه للتسلي أن ينق
البضاعة إلى مد المس إليه مقاب أجة إضافية متف عليها .

(مادة 63)

إذا وق الناق أثناء تنفيه أو ل يحض المس إليه لتسل البضاعة في الميعاد الي عينه الناق أو حض وامتمع ع تسلمه أو ع دفع أجة :
الشد والمصوفات وج على الناق أن يخ المس بل وأن يل منه تعليماته ، وإذا تأخذ المس في إبلاغ الناق تعليماته في الق المناسب
للناق أن يل م قاضي الأمر المستعجلة تعيي خبي لإثبات حالة البضاعة والأذن في إياها عذ أميد لحساب المس وعلى مسوليته ،
وإذا كان البضاعة معضة للهلاك أو التل أو نق القيمة أو كان صيانتها تقتضي مصوفات باهة أم القاضي ببيعها باليقة التي
يعينها وبإياع الثم خانة المحكمة لحساب ذوي الشأن ، ويحد للقاضي عذ الاقضاء أن يأم ببيع البضاعة كلها أو بعضها بما
يكفي للفاء بالمبالغ المستحقة للناق .

(مادة 64)

للناق حد البضاعة لاستيفاء أجة الناق والمصوفات وغيرها م المبالغ التي تستدل به بسب الناق ويكن للناق امتياز على الثم الناتج ع :
بيع البضاعة لاستيفاء المبالغ المستحقة له بسب الناق .

الفصل الرابع الكالة بالعملة للنق

(مادة 65)

يلتم الكي بالعملة للنق بأن يحاف على مصلحة مكله ، وأن ينق تعليماته وبجه خاص ما تعل منها باختيار الناق ولا يحد للكي أن :
يقي في حساب مكله أجة نق أعلى م الأجة المتف عليها مع الناق .

(مادة 66)

يضم الكي بالعملة للنق سلامة الكا أو البضاعة وفي نق البضائع يكن ه مسولاً م وق تسلمه البضاعة ع هلاكها كلياً أو جئياً :
أو تلفها أو التأخي في تسليمها ، ولا يحد أن ينفي مسوليته إلا بإثبات القة القاهة أو العي اللاتي في البضاعة أو خأ المك أو خأ
المس إليه ، وفي نق الأشخاص يكن مسولاً ع التأخي في الصل واما يلد الكا أثناء تنفي عذ الناق م أضرار بنية أو مادية ، ولا

. يجز له أن ينفي مسوليته إلا بإثبات القة القاهرة أو خا اللاك وله في جميع الأحال الجع على الناق إذا كان لها الجع وجه

(مادة 67)

يقع بالاً ك شط يقضي بإعفاء الكي بالعملة للنق كليا أو جئياً م المسولية عما يلد اللاك م أضرار بنية ويعتد في حك الإعفاء م :
المسولية ك شط يكن م شأنه إلام اللاك على أي وجه بفع ك أو بع نفقات التأميد ضد مسولية الكي بالعملة .. وفيما عا حالتي الخأ العمي والخأ الجسي م الكي بالعملة أو م أد تابعيه يجز للكي بالعملة للنق أن يشط إعفائه كليا أو جئياً م المسولية الناشئة ع هلاك البضاعة أو تلفها أو التأخيد في تسليمها ، وم المسولية الناشئة ع التأخيد في وصل اللاك وعما يلحقه م أضرار بنية ويجز أن يكن شط الإعفاء مكتباً وأن يكن الكي ق أعط به المك أو اللاك .

(مادة 68)

للك أو اللاك د الجع مباشرة على الناق لمالبتة بتعدي الضر الناشئ ع عم تنفي عك النق أو ع تنفيه بكيفية معينة أو ع التأخيد ، ويجز في هه الحالة إدخال الكي بالعملة للنق في العي وللناق د الجع مباشرة على المك أو اللاك لمالبتة بالتعدي ع الضر الي لحقه م . تنفي النق .

(مادة 69)

. الكي الأصلي بالعملة ضام للكي بالعملة الي وسه .. مال يك المسدق عي الكي السيد في اتفاهه مع الكي الأصلي :

(مادة 70)

. إذا دفع الكي بالعملة أجة النق إلى الناق د محله في ماله م حقق :

(مادة 71)

. فيما عا الأحكام المنصص عليها فيما تقم ، تسي على الكي بالعملة للنق الأحكام الخاصة بعك الكالة بالعملة :

الباب الابع العقبات

(مادة 72)

أ - مع عم الإخلال بأية عقبة أشد منصص عليها في القانيد النافذة يعاقب بغرامة لا تق ع عشة آلاف ريال ولا تيد ع مائتي ألد :
(ريال ك م خال أحكام أياً م الماد (4 ، 18 ، 76

ب - تضاء العقبة المنصص عليها في الفقة (أ) م هه المادة في حالة تكار المخالفة

ج - يق النشاط مقتاً أو يسد التخيد إذا ل يتتسي السم المفوضة على النشاط وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لها القانن

الباب الخام أحكام عامة وختامية

(مادة 73)

أ - تصر اللائحة التنفيذية لها القانن بقرار م مجل الزراء بناءً على عض الزيد :

ب - تحد السم المقررة بها القانن بقرار م رئي مجل الزراء بناءً على عض الزيد

(مادة 74)

تبيد اللائحة نمذج ل التخيد بماولة نشاط النق البني وكافة الأوراق والمستتات التي يلم تقيمتها ، كما تحد قاء وإجاءات إلغاء :

. الترخيد أؤ تجيه أؤ تعيله .

(مادة 75)

. تدقاع وشوط وإجاءات نق الماد الخة بلائحة خاصة تصر بقار م الزيدبع التتسيم مع الجهات المختصة :

(مادة 76)

يعتد الترخيد بمأولة أي نشاط م أنشة النق الببي ساري المفعل بالنسبة لنذ النشاط المخذ فيه ولا يجوز تغريد ها النشاط إلى أي :
نشاط آذ إلا بع مأفقة الزارة .

(مادة 77)

. أ - تستثنى وسائ نق البضائع ذات الحملة أق م خمسة أنان والعاملة في المنا النائية م الحصل على الترخيد :

. ب - تستثنى سيارات الأجة التي لا تيسعتها ع (21) راك العاملة بالنق الحضبي م الحصل على الترخيد

. ج - لا يسي الاستثناء الازد في الفقة (ب) م هه المادة على شكات الأجة الخاصة

(مادة 78)

. ياعى عذ تبيد أحكام ها القانن نصص المعاهات والاتفاقيات الولية ذات العلاقة بأنشة النق الببي التي تكن الجمهرية فأ فيها :

(مادة 79):

يد تكي أؤ إنشاء تكتلات أؤ تجمعات تمارس الأحتكار بصرة اهة أؤ ضمنية أؤ تد م المنافسة الحة في ممارسة أنشة النق الببي .

(مادة 80)

على جميع الجهات التي تاول أياً م أنشة النق الببي القائمة قب صور ها القانن تتيد أوضاعها بما يتف وأحكام ها القانن خلال :
ففة ستة أشه م تاريخ صوره .

(مادة 81)

. يصر الزيد اللائح والقارات والأنمة اللازمة لتتفد أحكام ها القانن :

(مادة 82)

. يجع إلى أحكام القانن التجاري والقانن الأخي فيما ليد بشأنه ذفي ها القانن :

(مادة 83)

. يلغى أي ذ أؤ حك يتعارض مع أحكام ها القانن .

(مادة 84)

. يعم بها القانن م تاريخ صوره وينشذ في الجية السمية :

صر بنأسة الجمهرية - بصنعاء

بتاريخ : 27/ محم / 1424هـ

الماف : 30/ مارس / 2003م

علي عب الله صالح



全球法律法规
Global Laws & Regulations



全球法律法规
Global Laws & Regulations



全球法律法规
Global Laws & Regulations



全球法律法规
Global Laws & Regulations